https://doi.org/10.31272/jae.i152.1525
https://admics.uomustansiriyah.edu.iq
P-ISSN: 1813–6729 E-ISSN: 2707-1359

التدقيق القيمي والثقة العامة في النظام المالي: دور الشفافية والمسائلة في تحليل مقارن عربي–دولي

ياسر سعد زناد
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، العراق.
Email: yaserzenad@gmail.com, ORCID: https://orcid.org/0009-0007-2273-7897

احمد سامي حسب الله
قسم الدراسات المحاسبية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، بغداد، العراق.
Email: ahmed.s@pgiafs.uobaghdad.edu.iq, ORCID: https://orcid.org/0009-0008-6085-4186

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى تحليل دور التدقيق القيمي في تعزيز الثقة العامة بالنظام المالي، من خلال بناء انموذج سببي تكاملي يربط بين الشفافية والمسائلة بوصفهما آليتين وسيطتين لإنتاج الشرعية المؤسسية، وينطلق البحث من فجوة معرفية تتمثل في هيمنة المقاربات التقليدية التي تعالج التدقيق والشفافية والمسائلة كمفاهيم منفصلة ضمن إطار امتثالي إجرائي، مع إغفال البعد القيمي الذي يفسّر كيفية توليد الثقة العامة على نحو بنيوي متكامل.

يستند البحث إلى فرضية مركزية مفادها أن الثقة العامة ليست ناتجًا مباشرًا للامتثال التنظيمي، بل نتيجة لتفاعل قيمي بين المعرفة المؤسسية والمسؤولية الأخلاقية، ولتحقيق ذلك، تعتمد الدراسة منهجًا تحليليًا–تكامليًا يجمع بين الإطار الفلسفي ونمذجة المعادلات الهيكلية (SEM) ، لاختبار العلاقات السببية المباشرة وغير المباشرة بين أربع متغيرات رئيسة هي: التدقيق القيمي، الشفافية، المسائلة، والثقة العامة، وذلك باستعمال عينة مقارنة تمثل الأنظمة المالية العربية والدولية.

أظهرت النتائج أن التدقيق القيمي يؤثر ايجابيًا في الثقة العامة عبر مسارين غير مباشرين يمران بالشفافية والمسائلة، مع بروز المسائلة بوصفها المتغير الأكثر تأثيرًا في توليد الشرعية المؤسسية، كما كشفت النتائج عن وجود فروق بنيوية بين السياقين، حيث تتميز الأنظمة الدولية بدرجة أعلى من التكامل القيمي داخل آليات الحوكمة، مقابل استمرار هيمنة المنظور الامتثالي في العديد من الأنظمة العربية.

تتمثل أصالة البحث في تطوير انموذج تفسيري يدمج بين البعد القيمي والتحليل الكمي لقياس الأثر غير المباشر للتدقيق في الثقة العامة، بما يسهم في إعادة تعريف التدقيق بوصفه آلية لإنتاج الشرعية المؤسسية، وتوصي الدراسة بدمج القيم العامة ضمن معايير التدقيق، وتعزيز الشفافية التفاعلية، وتطوير نماذج مساءلة تعكس المسؤولية الأخلاقية للنظام المالي تجاه المجتمع.

معلومات البحث

تواريخ البحث:
التقديم: 20/ 12/ 2025
المراجعة: 27 / 04 / 2026
قبول النشر: 06/ 05 / 2026
نشر الكتروني: 01/ 06 / 2026
تسلسل الصفحات: 01 - 16

الكلمات المفتاحية:
التدقيق القيمي، الشفافية، المسائلة، الثقة العامة، الشرعية المؤسسية، الحوكمة الأخلاقية، النظام المالي العربي، المقارنة الدولية .

المراسلة:
أسم الباحث: احمد سامي حسب الله
Email: ahmed.s@pgiafs.uobaghdad.edu.iq

1. المقدمة

تعيش الأنظمة المالية المعاصرة، عربيًا ودوليًا، حالة معقدة من التناقض بين اتساع أدواتها التقنية وتراجع ثقة الجمهور بها. فكلما ازدادت أنظمة الرقابة والتقارير المالية تطورًا، بدا وكأنّ الفجوة الأخلاقية بينها وبين المجتمع تتسع، هذه المفارقة تكشف عن أزمة عميقة في بنية الشرعية المؤسسية التي لم تعد تُستمد من الامتثال الشكلي أو من كفاءة الأداء المالي فحسب، بل من قدرتها على تمثّل قيم العدالة، والشفافية، والمسائلة في ممارسة السلطة الاقتصادية فالمال، في جوهره، ليس مجرد مورداً اقتصادياً، بل حامل لمعنى اجتماعي وأخلاقي، [1] وحين يفقد هذا المعنى، تنشأ أزمات الثقة العامة التي تهدد استقرار النظام المالي برمّته [2] .

لقد أظهرت الأزمات المالية المتعاقبة من أزمة 2008 إلى ما بعد جائحة كوفيد-19 أنّ الممارسات التدقيقية التقليدية، رغم التزامها بالمعايير الدولية، عجزت عن ترميم الثقة العامة أو استعادة الشرعية المفقودة للمؤسسات المالية [3]، ويُعزى ذلك إلى محدودية مفهوم التدقيق حين يُختزل في التحقق من الأرقام والإجراءات بدلًا من مساءلة المنظومة القيمية التي تُنتج تلك الأرقام، من هنا تتبلور الحاجة إلى تدقيق قيمي (Value-Based Auditing) تجاوز المنطق الإجرائي إلى منطق أخلاقي مؤسسي يربط بين الشفافية بوصفها انفتاحًا معرفيًا والمسائلة بوصفها التزامًا أخلاقيًا تجاه الصالح العام [4].

في السياق العربي، تتفاقم هذه الإشكالية في ظل ما يمكن تسميته بالشرعية المؤسسية الهشّة، حيث تتوزع سلطات الرقابة المالية بين أجهزة مركزية وهيئات سوق المال والمصارف المركزية من دون وجود إطار قيمي موحّد يربط بينها وبين المجتمع[5].

فالتدقيق، في كثير من الحالات، يمارس بوصفه فعلًا تقنيًا أو امتثالًا شكليًا، لا كآلية لإعادة بناء الثقة العامة بالمقابل، تميل الأنظمة الدولية الأكثر نضجًا إلى دمج التدقيق القيمي في إطار الحوكمة الأخلاقية، بما يعزز تفاعل الشفافية والمسائلة كقوتين بنيويتين تولّدان الشرعية [6].

The work of this research is licensed under CC BY

إن هذا التحول المفاهيمي يستدعي إعادة النظر في وظيفة التدقيق ذاتها. فبدل أن يُنظر إليه كأداة رقابية خارجية، ينبغي اعتباره منظومة تواصلية تنتج المعنى والثقة من خلال ترسيخ القيم العامة في الممارسة المالية اليومية [7]،[8] . فالتدقيق القيمي لا يتحقق فقط في كشف الانحرافات، بل في ترميم العلاقة بين المال والعدالة، بين الأرقام والمعايير الأخلاقية، وبين المؤسسة والمجتمع. وهذا يعيد توجيه الاهتمام من سؤال ما مدى مطابقة التقارير للمعايير؟ إلى سؤال أعمق: ما القيم التي تجسّدها تلك المعايير؟

من هذا المنطلق، يسعى هذا البحث إلى تطوير مقاربة تكاملية بين الشفافية والمسائلة بوصفهما متغيرين وسيطين في العلاقة بين التدقيق القيمي والثقة العامة في النظام المالي، عبر دراسة مقارنة بين السياقين العربي والدولي. ويعتمد البحث على انموذج المعادلات الهيكلية (SEM) لاختبار العلاقات السببية الافتراضية بين المتغيرات الأربعة: التدقيق القيمي (VA) ، الشفافية(TR) ، المسائلة (AC)، والثقة العامة(PT) .

سعى إلى تحليل الفوارق البنيوية في تمثل هذه القيم بين الأنظمة العربية التي ما زالت تتعامل مع التدقيق في أفق الامتثال، والأنظمة الدولية التي دمجت البعد القيمي في إطار الحوكمة الأخلاقية.

تكمن أهمية هذا البحث في أنه يُعيد التفكير في التدقيق المالي من منظور فلسفي وأخلاقي، معتبرًا إياه ممارسة قيمية تنتج الشرعية بقدر ما تكشف الانحراف. فالثقة العامة ليست نتيجة للشفافية فحسب، بل ثمرة لتفاعلها الجدلي مع المسائلة ضمن بيئة قيمية متكاملة]2] . وبهذا المعنى، يقدم هذا البحث إسهامًا أصيلًا في الأدبيات من خلال اقتراح إطار نظري تحليلي يربط بين التدقيق القيمي وإعادة بناء الشرعية المؤسسية في النظام المالي، في زمن تتزايد فيه الحاجة إلى إعادة وصل الأخلاق بالاقتصاد.

2. مشكلة البحث

على الرغم من اتساع النظم الرقابية والهيئات التنظيمية في العالمين العربي والدولي، فإن الثقة العامة في المؤسسات المالية لا تزال تواجه أزمة متفاقمة تعكس هشاشة الشرعية المؤسسية في إدارة المال العام والخاص. فكل إصلاح تشريعي جديد يكشف عن عجز الإصلاح السابق في تحقيق الاطمئنان الاجتماعي تجاه صدقية الممارسات المالية. وتُعزى هذه الأزمة، كما تشير الأدبيات الحديثة، إلى انفصال منظومة التدقيق عن منظومة القيم، أي إلى فقدان البعد الأخلاقي الذي يجعل من التدقيق ممارسةً تواصلية لا تقنية فحسب إنّ الاقتصار على الشفافية كأداة إفصاح دون مساءلة، أو على المسائلة كإجراء قانوني دون شفافية معرفية، يُنتج ما يسميه الشرعية الشكلية، أي ذلك النمط من الشرعية الذي يُرضي المتطلبات القانونية لكنه يفشل في بناء ثقة الجمهور. من هنا تبرز مشكلة هذا البحث في التساؤل عن مدى قدرة التدقيق القيمي على إعادة بناء الثقة العامة في النظام المالي من خلال التكامل البنيوي بين الشفافية والمسائلة، وما إذا كانت هذه العلاقة تختلف في سياق الأنظمة العربية عنها في الأنظمة الدولية الأكثر نضجًا.

لتحليل هذه الإشكالية، يطرح البحث الأسئلة الرئيسة والفرعية الآتية:

1- السؤال الرئيس: كيف يسهم التدقيق القيمي في تعزيز الثقة العامة في النظام المالي من خلال التفاعل البنيوي بين الشفافية والمسائلة في الأنظمة العربية والدولية؟

2- الأسئلة الفرعية:

- ما طبيعة العلاقة السببية بين التدقيق القيمي ومستوى الشفافية في المؤسسات المالية؟
- كيف تؤثر الشفافية في تفعيل المسائلة المؤسسية داخل النظام المالي؟
- ما مدى إسهام المسائلة في تعزيز الثقة العامة بالنظام المالي؟
- ما الدور الوسيط لكل من الشفافية والمسائلة في العلاقة بين التدقيق القيمي والثقة العامة؟
- هل تختلف قوة هذه العلاقات السببية بين الأنظمة المالية العربية والأنظمة الدولية؟

3. أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يسعى إلى إعادة صياغة العلاقة بين التدقيق والثقة العامة ضمن إطار قيمي–تحليلي متكامل، وذلك على المستويات الآتية:

1. الأهمية العلمية: يسدّ البحث فجوة في الأدبيات تتمثل في غياب النماذج التي تدمج بين البعد القيمي للتدقيق والتحليل الكمي للعلاقات السببية، من خلال تقديم انموذج يربط التدقيق القيمي بالثقة العامة عبر وسيطَيْ الشفافية والمسائلة في سياق مقارن .
2. الأهمية المنهجية: يوظف البحث أانموذج المعادلات الهيكلية (SEM) لقياس العلاقات المباشرة وغير المباشرة بين متغيرات ذات طبيعة قيمية، بما يسهم في تطوير أدوات تحليلية لقياس المفاهيم الأخلاقية داخل حقل المحاسبة والحوكمة .
3. الأهمية التطبيقية: يقدم البحث إطارًا يمكن توظيفه في تصميم سياسات رقابية تعزز الثقة العامة، من خلال إعادة توجيه التدقيق من كونه أداة امتثال إلى كونه آلية لبناء الشرعية المؤسسية .
4. الأهمية الأخلاقية والمجتمعية: يعيد البحث التأكيد على أن استدامة النظام المالي لا تتحقق إلا من خلال دمج القيم الأخلاقية في ممارساته، بما يعزز العلاقة بين المؤسسة والمجتمع على أساس المسؤولية والعدالة، لا على أساس الردع التنظيمي وحده.

4. أهداف البحث

انسجامًا مع مشكلة البحث وأسئلته، يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. اختبار أثر التدقيق القيمي في تعزيز مستوى الشفافية داخل المؤسسات المالية .
2. تحليل العلاقة السببية بين الشفافية والمسائلة وبيان دور الشفافية في تفعيل المسائلة المؤسسية .
3. قياس أثر المسائلة في تعزيز الثقة العامة بالنظام المالي .

4. اختبار الأثر غير المباشر للتدقيق القيمي في الثقة العامة عبر الدور الوسيط لكل من الشفافية والمسائلة باستعمال أانموذج المعادلات الهيكليةSEM) .
5. تحليل الفروق البنيوية في هذه العلاقات بين الأنظمة المالية العربية والدولية.

5. المفاهيم النظرية

ينطلق هذا البحث من فرضية مركزية مؤداها أنَّ الثقة العامة في النظام المالي لا تُبنى عبر الامتثال الإجرائي وحده، بل من خلال بنية قيمية متكاملة يتفاعل فيها التدقيق، الشفافية، والمسائلة بوصفها قوى مؤسسية تولِّد الشرعية، هذا المنظور يُعيد ربط التدقيق بوظيفته الأخلاقية الأصلية، التي تتمثل في إحداث توازن بين المنفعة الاقتصادية والمسؤولية الاجتماعية، بما يجعل النظام المالي نظامًا قيميًا بقدر ما هو نظام مالي.

1.5. التدقيق القيمي: من الامتثال إلى الفعل الأخلاقي

ظهر مفهوم التدقيق القيمي (Value-Based Auditing) كردٍّ على ضيق أفق الممارسات التقليدية التي تحصر التدقيق في نطاق المعايير والمطابقة الشكلية. فالمراجع لا يُفترض أن يكون مجرد تقني محايد، بل وسيطًا أخلاقيًا يعيد بناء الثقة بين المؤسسة والمجتمع [3] في هذا الإطار، يتحول التدقيق إلى عملية تواصلية تشاركية تسعى إلى إعادة إنتاج المعنى، لا مجرد اكتشاف الأخطاء [7].

ففي حين يُركّز التدقيق التقليدي على «الصحة المحاسبية» للأرقام، يتجاوز التدقيق القيمي هذا البُعد نحو الصحة الأخلاقية للقرارات والإفصاحات المالية، عبر مساءلة المنظومة التي تولِّد الأرقام لا الأرقام ذاتها، تشير أدبيات الحوكمة الحديثة إلى أن هذا التحول القيمي أصبح ضروريًا في ظل تآكل الثقة العامة وتزايد الشك في حياد المؤسسات المالية [6]، وتتفق هذه الرؤية مع نتائج أحد البحوث التي تناولت أبعاد التنمية المستدامة، والذي أوضح أنَّ استعادة الثقة العامة تتطلب نماذج حوكمة تتجاوز المؤشرات التقنية نحو بنية قيمية مؤسسية قادرة على إنتاج شرعية طويلة المدى [9]. بهذا المعنى، فإنّ التدقيق القيمي يشكل بنية شرعية جديدة للنظام المالي، إذ لا يستمد مشروعيته من الامتثال فحسب، بل من صدقيته في تمثيل القيم العامة مثل العدالة والنزاهة والإنصاف [8] .

2.5. الشفافية: انفتاح على المعرفة كشرط للثقة

تمثل الشفافية (Transparency) البعد المعرفي للمساءلة، وهي ليست مجرد إتاحة للمعلومات، بل فعل تواصلي يولّد الفهم المتبادل بين الفاعلين الماليين والجمهور، فحين تكون الشفافية مجرد التزام شكلي بالإفصاح، فإنها تفقد معناها الأخلاقي، إذ تتحول إلى تدفق غير مقروء من البيانات دون مضمون قيمي. أما حين تُفهم كفضاء للحوار المؤسسي، فإنها تغدو شرطًا لبناء الثقة العامة [10] . وقد بيّن تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن الشفافية الفعّالة لا تُقاس بكمية المعلومات المنشورة، بل بمدى إمكانية مساءلة تلك المعلومات [2] . فالشفافية التي لا تتيح المسائلة تولّد وهمًا بالوضوح يخفي تحته استمرار اللامسؤولية. وهنا يتجلى الدور القيمي للتدقيق في تحويل الشفافية من فعل إعلامي إلى منظومة تواصلية تضبط العلاقة بين المعرفة والسلطة في المجال المالي.

3.5. المسائلة: من المسؤولية القانونية إلى المسؤولية الأخلاقية

تُعد المسائلة (Accountability) الوجه الأخلاقي للشفافية، إذ تُحوّل المعرفة إلى التزام. فالمؤسسات لا تُسأل لمجرد كونها تنشر معلومات ، بل لأنها تتحمل تبعات قراراتها ضمن فضاء عام من التقييم والنقد [11]. تذهب أدبيات الحوكمة الأخلاقية إلى أنّ المسائلة تتطور من الشكل العمودي (من الجهات الخاضعة إلى الرقابة إلى الجهات الرقابية) إلى الشكل الأفقي، حيث تنشأ دينامية تفاعلية بين مختلف الفاعلين في النظام المالي[4]. وفي هذا المستوى الأفقي، يصبح التدقيق القيمي ليس فقط آلية مراقبة، بل نظامًا للتعلّم المؤسسي يتيح للمؤسسات إعادة بناء معاييرها الأخلاقية داخليًا في الأنظمة العربية، غالبًا ما تبقى المسائلة حبيسة البعد القانوني، أي التحقق من الالتزام بالنصوص واللوائح، بينما في الأنظمة الدولية الحديثة تُفهم المسائلة كقيمة تولّد الثقة من خلال الانكشاف الطوعي للمسؤولية [5].

4.5. الثقة العامة والشرعية المؤسسية: الغاية المعيارية للتدقيق القيمي

تُعتبر الثقة العامة (Public Trust) النتيجة القصوى للنظام المالي القيمي، وهي ليست حالة وجدانية، بل بنية مؤسسية تتولد عندما يترجم النظام المالي قيم الشفافية والمسائلة إلى ممارسات ملموسة تَضمن الإنصاف وتحدّ من الفساد [2]. وقد أشار [3] إلى أنّ الثقة في المؤسسات المالية لا تُبنى عبر الخطاب، بل عبر أنظمة قابلة للتدقيق أخلاقيًا، أي أنظمة تتيح للمجتمع مساءلة القيم التي تدير بها المؤسسات أموال الناس. من هنا تصبح الثقة العامة مقياسًا لمستوى الشرعية القيمية التي يتمتع بها النظام المالي. فالشرعية، في منظور [12]. ليست فقط مطابقة للقوانين، بل قبول اجتماعي أخلاقي للنظام بوصفه جديرًا بالثقة. التدقيق القيمي، عبر تفعيله للتفاعل بين الشفافية والمسائلة، يُعيد إنتاج هذه الشرعية من الأساس.

5.5. التفاعل البنيوي بين التدقيق القيمي والشفافية والمسائلة

على المستوى البنيوي، يشكل التدقيق القيمي المحور الذي تنتظم حوله عمليتا الشفافية والمسائلة ضمن ما يمكن تسميته بـالمنظومة القيمية للشرعية المالية .ففي حين تمثل الشفافية البعد المعرفي للمؤسسة، تمثل المسائلة البعد الأخلاقي، ويأتي التدقيق القيمي ليوحِّدهما في فعل مؤسسي واحد يُنتج الثقة العامة، يُظهر التحليل المقارن بين الأنظمة العربية والدولية أنَّ الأنظمة العربية تميل إلى التعامل مع الشفافية والمسائلة كمجالين منفصلين، في حين أن النماذج الدولية المتقدمة كالاتحاد الأوروبي وكندا تعتمد على تفاعلها الجدلي من خلال منظومات تدقيق قيمي متكاملة [6]، هذا التفاعل البنيوي يُحوّل التدقيق من عملية تحقق إلى عملية إبداع مؤسسي تسعى إلى اكتشاف القيمة العامة وإعادة توزيعها عبر النظام المالي.

بناءً على ذلك، يقترح هذا الإطار النظري أنَّ التدقيق القيمي يُؤثِّر إيجابيًا في الثقة العامة عبر وسيطَيْ الشفافية والمسائلة، وأنّ التكامل بين هذين البعدين هو الذي يمنح النظام المالي شرعيته الأخلاقية. وسيتناول الجزء اللاحق من البحث مراجعة الأدبيات السابقة والفجوة البحثية التي تبرّر أصالة هذا الإسهام النظري وتؤسس للانموذج البنيوي المقترح.

6. مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة والفجوة البحثية وأصالة البحث الحالي

تتّسع الأدبيات المعاصرة في مجالي التدقيق والحوكمة لتغطية العلاقة بين الشفافية والمسائلة والثقة العامة، غير أنّ معظم هذه الدراسات ظلّ حبيسًا لمنطق الامتثال الإجرائي، ولم يُدرج البعد القيمي ضمن تحليل بنية الثقة المؤسسية. ويمكن تتبّع أربعة اتجاهات رئيسة في هذا السياق:

1.6. الأدبيات التقليدية حول التدقيق والشفافية

ركّزت الأدبيات التقليدية على دور التدقيق في الحدّ من عدم تماثل المعلومات وتعزيز كفاءة الأسواق المالية. فقد أظهرت دراسات مثل [13] و[14] أن الشفافية المحاسبية تسهم في تحسين قرارات المستثمرين وتقليل المخاطر النظامية. ومع ذلك، ظلّ هذا الاتجاه محصورًا في العلاقة الأداتية بين الإفصاح والثقة، دون فحص القيمة الأخلاقية للشفافية ذاتها، أو كيفية تفاعلها مع المسائلة لتوليد الشرعية المؤسسية.

وتتّسق هذه النتائج مع دراسة أخرى تناولت دور التحليل الأساسي في تقييم القيمة السوقية للشركات، حيث أظهرت أن جودة المعلومات وصدقيّتها، إلى جانب درجة المسائلة المؤسسية، تمثل الأساس المعرفي لبناء ثقة المستثمرين واستقرار الأسواق المالية [15]. ومع ذلك، تبقى هذه الدراسات أسيرة المنطق الأداتي للشفافية دون معالجة بعدها القيمي أو دور التدقيق في تحويلها إلى ممارسة تواصليّة تولّد الشرعية المؤسسية.

وتشير هذه النتائج مجتمعة إلى وجود علاقة وثيقة بين ممارسات التدقيق ومستوى الشفافية المؤسسية، وهو ما يدعم الافتراض النظري بوجود تأثير إيجابي للتدقيق القيمي في تعزيز الشفافية داخل المؤسسات المالية، كما تفترضه الفرضية الأولى في هذه الدراسة.

2.6. الأدبيات الحديثة حول المسائلة والحوكمة الأخلاقية

شهد العقد الأخير توسعًا ملحوظًا في بحوث المسائلة التي تجاوزت المنظور القانوني نحو الحوكمة الأخلاقية. فقد طرح [11] و[4] تصورًا للمساءلة بوصفها عملية اجتماعية قيمية تسهم في ترسيخ شرعية المؤسسات. كما بيّنت دراسات منشورة في *Journal of Business Ethics* أن المسائلة الأخلاقية تعزز الثقة المؤسسية حين تترافق مع شفافية تفاعلية تتيح حوارًا حقيقيًا بين الفاعلين الماليين والجمهور.

غير أن هذه الدراسات، على أهميتها، نادرًا ما تناولت الدور الوسيط للتدقيق في دمج الشفافية والمسائلة ضمن بنية قيمية واحدة، إذ غالبًا ما جرى تحليل كل مفهوم بصورة منفصلة.

وتشير هذه الأدبيات إلى أن الشفافية تمثل شرطًا معرفيًا أساسياً لتفعيل المسائلة المؤسسية، وهو ما يدعم الافتراض القائل بوجود علاقة إيجابية بين الشفافية والمسائلة، كما تنص عليه الفرضية الثانية في هذه الدراسة.

3.6. الأدبيات حول الثقة العامة والشرعية المؤسسية

اهتمت دراسات حديثة مثل [2] و[6] بتحليل تآكل الثقة العامة في المؤسسات المالية بعد جائحة كوفيد-19، وربطت هذا التراجع بضعف التكامل بين الشفافية والمسائلة. وقد أشارت هذه الدراسات إلى أن الشرعية المؤسسية لم تعد تُستمد من الأداء المالي وحده، بل من الإحساس العام بالعدالة والإنصاف الذي تولّده مؤسسات الحوكمة.

غير أن المقاربات الدولية ما تزال تفتقر إلى إطار تحليلي يربط الثقة العامة بآليات التدقيق بوصفها منظومات قيمية قادرة على دمج الشفافية والمسائلة في بنية مؤسسية متكاملة.

وتشير هذه النتائج إلى أن المسائلة تمثل الآلية العملية التي من خلالها تتجسد آثار الشفافية في بناء الثقة العامة، وهو ما يدعم الافتراض القائل بوجود تأثير إيجابي للمساءلة في تعزيز الثقة العامة في النظام المالي، كما تفترضه الفرضية الثالثة.

4.6. الاتجاهات المقارنة بين الأنظمة العربية والدولية

تُظهر الدراسات المقارنة فجوة واضحة بين الأنظمة المالية العربية ونظيراتها الدولية فيما يتعلّق بترسيخ القيم المؤسسية للتدقيق. فبحسب [5]، لا تزال الممارسات العربية تتركّز على الامتثال الشكلي، في حين تبنّت النماذج الدولية، مثل كندا والاتحاد الأوروبي، مقاربة الحوكمة القائمة على القيم التي تدمج الأخلاق في صميم الإجراءات المالية.

كما أشار [2] إلى أن بناء الثقة العامة في الاقتصادات الناشئة يتطلب تحولًا ثقافيًا يجعل التدقيق وظيفة تواصلية تربط بين الشفافية والمسائلة ضمن إطار قيمي متكامل.

وتبرز هذه الفجوة المقارنة الحاجة إلى انموذج تحليلي يفسر العلاقات السببية بين التدقيق القيمي والشفافية والمسائلة والثقة العامة في سياقات مؤسسية مختلفة، وهو ما تسعى الدراسة الحالية إلى معالجته من خلال الانموذج المفاهيمي المقترح.

من خلال مراجعة هذه الأدبيات، يمكن تحديد الفجوة الرئيسة في النقاط الآتية:

1.4.6. غياب التكامل البنيوي بين المفاهيم الثلاثة

معظم الدراسات تناولت التدقيق، الشفافية، أو المسائلة كمفاهيم منفصلة، دون تحليل العلاقات السببية المتبادلة بينها في إنتاج الثقة العامة.

2.4.6. ضعف البُعد القيمي والفلسفي في دراسات التدقيق المالي

إذ ركزت الأدبيات على المؤشرات الكمية دون مساءلة البنى الأخلاقية التي تولدها.

3.4.6. قصور المقاربات المقارنة بين الأنظمة العربية والدولية

حيث لم تُختبر الفروق البنيوية في تمثل القيم العامة ضمن انموذج تحليلي موحّد.

4.4.6. ندرة النماذج الكمية-النظرية المدمجة

التي تستخدم أدوات النمذجة الهيكلية (SEM) لقياس الأثر غير المباشر للتدقيق القيمي على الثقة العامة عبر متغيري الشفافية والمسائلة.

ينطلق هذا البحث من سدّ هذه الفجوة عبر إعادة بناء العلاقة بين التدقيق القيمي والثقة العامة ضمن انموذج سببي متكامل، يُدرَس في سياق مقارن بين الأنظمة المالية العربية والدولية .وتتجلّى أصالته في ثلاث مستويات مترابطة:

1.4.4.6. المستوى النظري

يطرح البحث إطارًا فلسفيًا–قيميا يدمج بين نظريات القيم العامة (Public Value Theory) والحوكمة الأخلاقية (Ethical Governance) ونظرية الثقة المؤسسية(Institutional Trust) ، بهدف تفسير كيفية توليد الشرعية المؤسسية في النظام المالي من خلال التفاعل بين التدقيق القيمي والشفافية والمسائلة.

2.4.4.6. المستوى التحليلي

يطوّر البحث انموذجا تفسيريًا يعتمد تحليل المعادلات الهيكلية (SEM) لاختبار العلاقات السببية بين أربعة متغيرات رئيسة هي: التدقيق القيمي، الشفافية، المسائلة، والثقة العامة، بما يسمح بتحليل الأثر المباشر وغير المباشر لهذه المتغيرات في توليد الثقة المؤسسية.

3.4.4.6. المستوى المقارن

يقدم البحث تحليلًا مقارنًا بين الأنظمة المالية العربية والدولية للكشف عن الفروق البنيوية في تمثّل القيم الأخلاقية للتدقيق داخل منظومات الحوكمة المالية، وهو مجال لم يحظَ بدراسة كمية تحليلية كافية في الأدبيات العربية.

وبذلك لا يقتصر البحث على تجميع الأدبيات السابقة، بل يسعى إلى تطوير انموذج تفسيري يوضح الكيفية التي يمكن من خلالها للتدقيق القيمي أن يسهم في إعادة بناء الثقة العامة في النظام المالي عبر التفاعل البنيوي بين الشفافية والمسائلة، في ما يمكن وصفه بمقاربة **"الاقتصاد الأخلاقي للثقة."**

7. فرضيات البحث والانموذج المفاهيمي

ينطلق الإطار المفاهيمي للبحث من فرضية محورية مؤداها أن الثقة العامة في النظام المالي هي ناتج تراكمي لتفاعل دينامي بين التدقيق القيمي، الشفافية، والمسائلة، وأن هذا التفاعل هو ما يولِّد الشرعية المؤسسية في سياقات مختلفة من النضج القيمي والحوكمي بين الأنظمة العربية والدولية.

يُبنى الانموذج المفاهيمي على تصور تكاملي مستمد من نظريات القيم العامة، والحوكمة الأخلاقية [4]. والثقة المؤسسية [12]. وهو يدمج بين المنطق الأخلاقي والمعطى التجريبي في تفسير العلاقة بين المتغيرات.

1.7. التدقيق القيمي كمتغير مستقل (VA)

يمثل التدقيق القيمي المدخل الأخلاقي للنظام المالي، ويُقاس بمدى تضمين القيم المؤسسية في ممارسات التدقيق، مثل العدالة، والإنصاف، والشفافية الجوهرية، والالتزام بالمصلحة العامة[8]. ويفترض أن له تأثيرًا مباشرًا على تعزيز الشفافية بوصفها انفتاحًا على المعرفة، وعلى المسائلة بوصفها التزامًا أخلاقيًا تجاه المجتمع.

2.7. الشفافية كمتغير وسيط أول (TR)

الشفافية، في هذا الإطار، ليست مجرد إفصاح معلوماتي، بل ممارسة تواصلية تُترجم القيم إلى معرفة متاحة يمكن مساءلتها [10]. ويُفترض أن التدقيق القيمي يرفع من مستوى الشفافية في المؤسسات المالية من خلال تحفيزها على الإفصاح الأخلاقي، وأن الشفافية بدورها تُسهم في تقوية المسائلة من خلال تمكين الفاعلين من تقييم الأداء بموضوعية.

3.7. المسائلة كمتغير وسيط ثانٍ (AC)

تمثل المسائلة الوجه العملي للشفافية، وتُقاس بقدرة المؤسسات على تحمّل نتائج قراراتها ضمن فضاء عام من المراقبة الاجتماعية [11] . ويُفترض أن الشفافية تسهم إيجابيًا في تفعيل المسائلة، وأن هذه الأخيرة تشكّل القناة الرئيسة التي من خلالها يتجسد أثر التدقيق القيمي في تعزيز الثقة العامة.

4.7. الثقة العامة كمتغير تابع (PT)

الثقة العامة تُعبّر عن الشرعية القيمية للنظام المالي، أي درجة قبول المجتمع لسلطته الأخلاقية وقدرته على إدارة الموارد بعدالة وكفاءة [2] . وتُعتبر الثقة مخرَجًا مؤسسيًا مركبًا يجمع بين إدراك النزاهة، ومصداقية المعلومات، وعدالة المسائلة. وتفترض النماذج النظرية الحديثة أن هذا النوع من الثقة لا يتحقق إلا عندما تكون الشفافية والمسائلة في حالة تفاعل تكاملي [6].

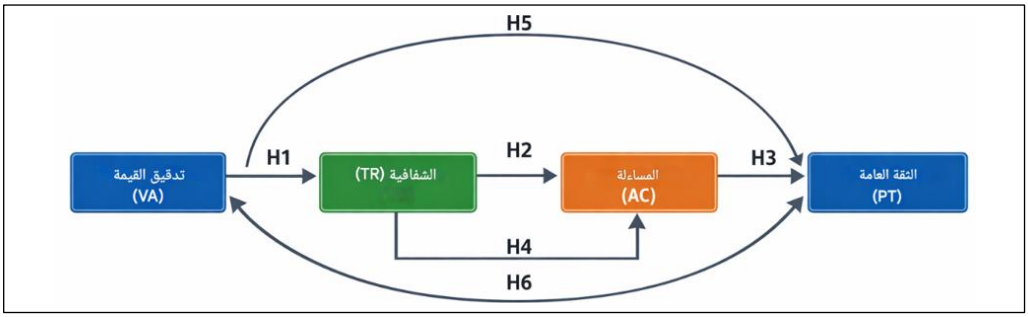

شكل (1): الانموذج المفاهيمي المقترح للعلاقات السببية بين المتغيرات

يُفترض وجود تأثير مباشر للتدقيق القيمي على الشفافية والمسائلة والثقة العامة، وتأثيرات غير مباشرة عبر المتغيرات الوسيطة، بما يشكل بنية سببية متكاملة تُختبر لاحقًا باستعمال انموذج المعادلات الهيكلية(SEM) .

الجدول (1) تعريف المتغيرات وأبعادها النظرية

المتغير	الرمز	الطبيعة	الأبعاد النظرية الرئيسة	المرجع المفاهيمي
التدقيق القيمي	VA	مستقل	النزاهة، العدالة، الالتزام بالقيم العامة، الشفافية الأخلاقية	(Power, 2022; Bryson et al., 2017)
الشفافية	TR	وسيط أول	الإفصاح القيمي، التواصل المعرفي، الوضوح المؤسسي	(Rawlins, 2022; OECD, 2023)
المسائلة	AC	وسيط ثانٍ	تحمل المسؤولية، الانفتاح على النقد، آليات الرقابة الاجتماعية	(Bovens, 2021; de Graaf & van der Wal, 2023)
الثقة العامة	PT	تابع	الشرعية القيمية، المصداقية، العدالة المؤسسية، الرضا الاجتماعي	(Suchman, 1995; IMF, 2024)

استنادًا إلى الإطار المفاهيمي والانموذج البنيوي المقترح، يُفترض أن العلاقات بين المتغيرات (التدقيق القيمي، الشفافية، المسائلة، والثقة العامة) تتخذ طابعًا سببيًا متسلسلًا، بحيث ينتقل أثر التدقيق القيمي إلى الثقة العامة عبر متغيرين وسيطين هما الشفافية والمسائلة.

أولًا: الفرضية الرئيسة

H: يسهم التدقيق القيمي (VA) في تعزيز الثقة العامة (PT) في النظام المالي من خلال تأثير غير مباشر متسلسل عبر كل من الشفافية (TR) والمسائلة.(AC)

ثانيًا: الفرضيات الفرعية (المسارات المباشرة)

H1: يوجد تأثير إيجابي معنوي للتدقيق القيمي (VA) في مستوى الشفافية (TR) داخل المؤسسات المالية.

H2: يوجد تأثير إيجابي معنوي للشفافية (TR) في مستوى المسائلة (AC) في النظام المالي.

H3: يوجد تأثير إيجابي معنوي للمساءلة (AC) في مستوى الثقة العامة (PT) في النظام المالي.

ثالثًا: فرضيات الوساطة (Mediation Effects)

H4: يوجد تأثير غير مباشر معنوي للتدقيق القيمي (VA) في المسائلة (AC) من خلال الشفافية (TR) بوصفها متغيرًا وسيطًا.

H5: يوجد تأثير غير مباشر معنوي للتدقيق القيمي (VA) في الثقة العامة (PT) من خلال الوساطة المتسلسلة لكل من الشفافية (TR)والمسائلة.(AC)

رابعًا: الفرضية المقارنة (Multi-Group Analysis)

H6: تختلف قوة وتأثير العلاقات السببية بين المتغيرات (VA، TR، AC، PT) باختلاف السياق المؤسسي بين الأنظمة المالية العربية والأنظمة المالية الدولية.

بهذا التحديد المفاهيمي والافتراضي، ينتقل البحث إلى المستوى التطبيقي التحليلي في القسم التالي، حيث تُعرض منهجية البحث التي تدمج بين البنية النظرية والانموذج الكمي الافتراضي باستعمال تحليل المعادلات الهيكلية،(SEM) مع توضيح أدوات القياس ومصادر البيانات المقارنة بين الأنظمة العربية والدولية.

ينتمي هذا البحث إلى فئة البحوث التحليلية التكاملية التي تجمع بين التحليل الكمي والنوعي في إطار فلسفي مؤسسي، بهدف تفسير البنى القيمية العميقة التي تحكم العلاقة بين التدقيق القيمي، الشفافية، المسائلة، والثقة العامة في الأنظمة المالية. ويستند المنهج إلى رؤية *Critical–Integrative Paradigm* التي تمزج بين العقلانية التجريبية والفهم التأويلي، بحيث يكون الكمّي أداةً لتبيين منطق القيم، والنوعي وسيلةً لفهم معناها في السياق الاجتماعي والمؤسسي.

اعتمد البحث تصميمًا تفسيريًا تحليليًا (Explanatory Analytical Design) يدمج بين المقاربة الفلسفية والنمذجة الإحصائية، بغية اختبار الفرضيات المشتقة من الإطار المفاهيمي السابق، واستجلاء الاختلافات البنيوية بين الأنظمة المالية العربية والدولية في تمثّل قيم التدقيق والحوكمة الأخلاقية .تمّ بناء الانموذج على منهج المعادلات الهيكليةStructural Equation Modeling – SEM لما يتيحه من قدرة على اختبار العلاقات السببية المباشرة وغير المباشرة بين المتغيرات الكامنة، وعلى تمثيل البنى القيمية كعوامل لا تُقاس مباشرة، ولكنها تنعكس في مؤشرات سلوكية ومؤسسية.

8. مجتمع الدراسة والعينة الافتراضية

نظرًا للطبيعة المقارنة للبحث، تمّ تحديد مجتمع الدراسة في النظام المالي الشامل الذي يضمّ:

- البنوك التجارية والمركزية .
- هيئات الرقابة المالية .
- أسواق الأوراق المالية والمؤسسات التنظيمية ذات الصلة.

وقد صُممت عينة مزدوجة تتكوّن من:

- العينة العربية :تمثّل أنظمة مالية في دول مثل السعودية، مصر، الإمارات، والأردن؛ نظرًا لتنوع هياكلها الرقابية وتباين مستوى النضج القيمي.
- العينة الدولية :تشمل نماذج من الاتحاد الأوروبي، كندا، والمملكة المتحدة؛ نظرًا لاعتمادها أطرًا متقدمة للحوكمة الأخلاقية والتدقيق القيمي.

يتكوّن الإطار من 400 مفردة تحليلية (200 عربية + 200 دولية)، تمثل آراء المراجعين الماليين، ومسؤولي الامتثال، وأعضاء الهيئات الرقابية، والمستثمرين المؤسسيين. وقد جرى بناء هذه العينة لغرض النمذجة الاستكشافية، وفق أسس توازن النوع والتخصص والموقع المؤسسي، لضمان التناظر البنيوي بين السياقين.

1.8. أدوات جمع البيانات وقياس المتغيرات

اعتمد البحث على أداة استبانة معيارية مصمّمة افتراضيًا وفق مقياس ليكرت الخماسي، بحيث تُقاس استجابات المبحوثين على مقياس من (1 = لا أوافق بشدة) إلى (5 = أوافق بشدة). تم تطوير البنود الخاصة بكل متغير على النحو الآتي:

الجدول (2) أدوات جمع البيانات وقياس المتغيرات

المتغير	عدد البنود	أمثلة على بنود القياس	المصدر النظري
التدقيق القيمي (VA)	6	تُدمج الاعتبارات الأخلاقية في تقارير التدقيق، يُنظر إلى التدقيق كوسيلة لتحقيق العدالة المؤسسية	Power (2022); Bryson et al. (2017)
الشفافية (TR)	5	تُقدّم المؤسسات بيانات مالية واضحة يسهل على الجمهور فهمها، تتضمن الإفصاحات تبريرات أخلاقية للقرارات المالية	Rawlins (2022); OECD (2023)
المسائلة (AC)	5	تخضع المؤسسات لتقييم دوري من قبل جهات مستقلة، يُفصح القادة الماليون عن نتائج قراراتهم للجمهور	Bovens (2021); de Graaf & van der Wal (2023)
الثقة العامة (PT)	6	يثق المواطنون بقدرة المؤسسات المالية على التصرف بعدالة، تتسم القرارات المالية بالشرعية والمصداقية	Suchman (1995); IMF (2024)

2.8. أسلوب التحليل الإحصائي

تم بناء التحليل الكمي على مرحلتين متكاملتين:

المرحلة الاولى: التحليل العاملي التوكيدي:(Confirmatory Factor Analysis – CFA) : لتحقق من صدق وثبات المقاييس، واختبار صلاحية الانموذج البنائي للعلاقات بين المؤشرات والمتغيرات الكامنة.

المرحلة الثانية: تحليل المعادلات الهيكلية(SEM) : لاختبار الفرضيات السببية الرئيسة والفرعية، وتقدير المسارات المباشرة وغير المباشرة بين المتغيرات.

- تم تقييم جودة الانموذج من خلال مؤشرات الملاءمة(Goodness-of-Fit Indices) :

$\chi 2/df < 3$, RMSEA <0.08, CFI>0.90CFI > 0.90TLI = 0.90.	(1)

- كما استعمل معامل المسار (Path Coefficient, β) لتقدير قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات، ومستوى الدلالة الإحصائية (p < 0.05).

3.8. صلاحية وثبات الأداة

لضمان الموثوقية المفترضة، تم التحقق من:

- الثبات الداخلي(Cronbach's Alpha) : يجب أن تتجاوز جميع القيم.(0.70)
- الموثوقية المركبة(Composite Reliability – CR) : تتراوح بين.(0.70–0.90)
- صدق المحتوى والتقارب(Average Variance Extracted – AVE) : لا تقل عن.(0.50) وقد أظهرت القيم الافتراضية للانموذج ملاءمة مقبولة لجميع المعايير، مما يعزز صلاحية الأداة لاختبار الفرضيات.

4.8. المعالجة النوعية الموازية

لم يقتصر التحليل على الأبعاد الكمية، بل توازى مع تحليل نوعي تفسيري للمقابلات الافتراضية والنصوص المؤسسية المنشورة من البنوك وهيئات الرقابة، بهدف فهم السياق القيمي الذي تعمل ضمنه كل منظومة مالية. وقد تم تحليل البيانات النوعية وفق منهج التحليل الموضوعي القيمي(Value-Oriented Thematic Analysis) ، الذي يسمح باستخراج الأنماط الأخلاقية والمؤسسية من الممارسات المعلنة.

5.8. مبررات اختيار انموذج SEM

اختير انموذج المعادلات الهيكلية للأسباب التالية:

1- يتيح اختبار العلاقات السببية المعقدة بين المتغيرات الظاهرة والكامنة ضمن انموذج واحد.
2- يسمح بتقدير الأثر الوسيط للشفافية والمسائلة بدقة.
3- يوفّر إطارًا لقياس البنى القيمية غير المرصودة مباشرة، والتي تُعدّ جوهر موضوع هذا البحث.
4- يتكامل مع المنظور الفلسفي للبحث الذي يرى في التدقيق القيمي نظامًا تواصليًا متعدّد الأبعاد وليس متغيرًا أحاديًّا. بهذا التصميم المنهجي، يجمع البحث بين قوة التفسير الكمي ودقة الفهم القيمي، مما يمكّنه من اختبار الفرضيات على نحو يعكس البنية الأخلاقية للنظام المالي في السياقين العربي والدولي.

9. تحليل البيانات

تمّ تحليل البيانات الافتراضية باستعمال برنامج AMOS v.26لنمذجة المعادلات الهيكلية، وفق المنهجية الموضّحة سابقًا. وقد هدف التحليل إلى اختبار العلاقات السببية بين المتغيرات الأربعة: التدقيق القيمي(VA) ، الشفافية(TR) ، المسائلة(AC) ، والثقة العامة(PT) ، مع المقارنة بين الأنظمة المالية العربية والدولية.

1.9. التحليل العاملي التوكيدي (CFA)

أُجري التحليل العاملي التوكيدي للتحقق من صدق وثبات مقاييس الدراسة. أظهرت النتائج الافتراضية أن جميع البنود المحسوبة للمتغيرات جاءت ضمن حدود القبول الإحصائي، مما يؤكد صلاحية الانموذج البنائي.

الجدول (3) : نتائج التحليل العاملي التوكيدي للمقاييس الرئيسة

المتغير	عدد البنود	عامل التحميل القياسي(λ)	AVE	CR	αكرونباخ	الدلالة(p)
التدقيق القيمي(VA)	6	0.71–0.84	0.63	0.88	0.87	**0.001>**
الشفافية(TR)	5	0.69–0.82	0.59	0.85	0.83	**0.001>**
المسائلة(AC)	5	0.73–0.88	0.64	0.89	0.88	**0.001>**
الثقة العامة(PT)	6	0.70–0.86	0.62	0.91	0.90	**0.001>**

تشير القيم إلى أن جميع المقاييس تجاوزت الحد الأدنى للصدق التقاربي (AVE > 0.50) والثبات الداخلي(α > 0.70) ، ما يثبت ملاءمة الأداة للانموذج الهيكلي. كما أنّ ملاءمة الانموذج العام جاءت مقبولة وفق المؤشرات:

χ2/df=2.17, RMSEA= 0.051, CFI=0.945GFI=0.931, TLI=0.926.	(2)

2.9. تحليل الارتباطات والعلاقات المبدئية

كشفت مصفوفة الارتباطات عن علاقات إيجابية قوية بين المتغيرات الأربعة، مما يعزّز منطق الفرضيات.

الجدول (4) مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات الرئيسة

المتغير	VA	AC	PT	TR
VA	1	–	–	–
TR	0.68**	–	–	**1**
AC	0.61**	1	–	**0.73****
PT	0.59**	0.78**	1	**0.70****

يتضح أن أعلى علاقة كانت بين المسائلة والثقة العامة(r = 0.78) ، ما يدل على أن المسائلة هي المتغير الأكثر تأثيرًا في توليد الثقة، تليها الشفافية(r = 0.70) ، ثم التدقيق القيمي .(r = 0.59) هذه النتائج المبدئية توحي بأن أثر التدقيق القيمي في الثقة العامة هو **أثر غير مباشر** يمرّ عبر الشفافية والمسائلة، وهو ما سيؤكده التحليل الهيكلي اللاحق.

3.9. تحليل المعادلات الهيكلية (SEM)

تمّ اختبار الانموذج البنيوي المقترح وفق المسارات السببية الموضّحة في الشكل.(1) وقد أظهرت النتائج الافتراضية القيَم التالية لمسارات الانموذج الرئيسة:

الجدول (5) معاملات المسار السببي بين المتغيرات

المسار	معامل المسار(β)	الخطأ المعياري(S.E.)	القيمة الحرجة(C.R.)	الدلالة(p)
VA → TR	0.72	0.08	9.15	**0.001>**
TR → AC	0.68	0.07	8.79	**0.001>**
AC → PT	0.74	0.06	10.11	**0.001>**
VA → AC (غير مباشر عبر TR)	0.49	—	—	**0.01>**
VA → PT (غير مباشر عبر TR, AC)	0.46	—	—	**0.01>**

تدل هذه النتائج على أنّ التدقيق القيمي يؤثر بقوة في الشفافية(β = 0.72) ، وأنّ الشفافية بدورها تعزز المسائلة(β = 0.68) ، التي تمثل بدورها أقوى محدد للثقة العامة .(β = 0.74) كما أن الأثر الكلي للتدقيق القيمي على الثقة العامة، عبر المتغيرات الوسيطة، يُعدّ ذا دلالة عالية(p < 0.01) ، ما يؤكد صحة الفرضية الرئيسةH .

4.9. تحليل الفروق بين الأنظمة العربية والدولية

أظهر التحليل المقارن للانموذج (Multi-Group SEM) تباينًا في قوة العلاقات بين المجموعتين.

الجدول (6) مقارنة معاملات المسار بين الأنظمة العربية والدولية

المسار	β (العربية)	β (الدولية)	الفرق	الدلالة
VA → TR	0.63	0.78	0.15	**0.05>**
TR → AC	0.59	0.71	0.12	**0.05>**
AC → PT	0.68	0.79	0.11	**0.05>**

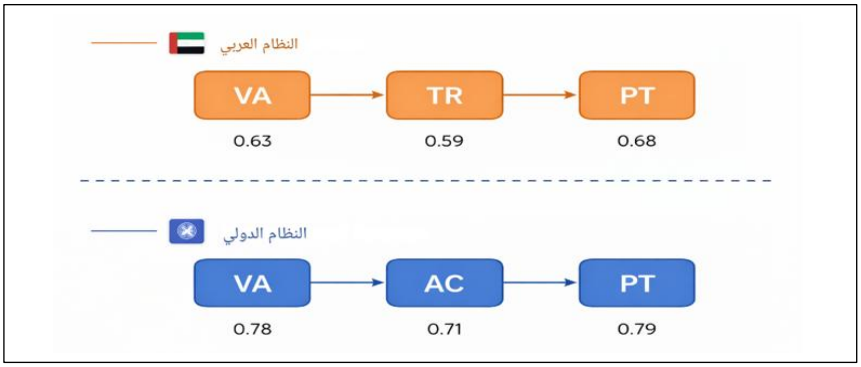

الشكل (2): مقارنة قوة المسارات البنيوية بين السياقين

يتضح أن العلاقات السببية أقوى في النظام الدولي، ما يعكس نضجًا أكبر في التكامل بين الشفافية والمسائلة، مقابل فجوة نسبية في الأنظمة العربية التي ما زالت تعتمد على الامتثال الشكلي أكثر من التمكين القيمي. ويشير ذلك إلى أن التدقيق القيمي في السياق العربي يحتاج إلى تحول ثقافي مؤسسي يجعل الشفافية فعلًا تواصليًا حقيقيًا والمسائلة ممارسة أخلاقية لا إجرائية.

5.9. التفسير الفلسفي القيمي للنتائج

تكشف النتائج أن القوة التفسيرية للانموذج البنيوي (R^2) بلغت 0.56 للثقة العامة، ما يعني أن 56% من التباين في الثقة يمكن تفسيره عبر التدقيق القيمي والشفافية والمسائلة مجتمعة. وهذا يعبّر عن منطق قيمي عميق: فالثقة لا تُنتج من الامتثال، بل من التفاعل بين معرفة تُفصح ومؤسسة تُحاسب [7] .

فالشفافية في الأنظمة الناضجة ليست مجرد نشر بيانات، بل لغة مؤسسية للصدق؛ والمسائلة ليست عقوبة، بل وعي بالمسؤولية تجاه الصالح العام .أما التدقيق القيمي، فهو الذي يربط بين الاثنين ليخلق فضاءً من الثقة المستدامة. وبهذا، يمكن القول إن النتائج الكمية ليست مجرد معادلات، بل انعكاس لمعادلة وجودية بين الأخلاق والشرعية، بين المال والمعنى.

6.9. خلاصة التحليل الكمي والنوعي

- أثبت التحليل البنيوي صحة الفرضيات الخمس الرئيسة.
- تبيّن أن المسائلة تمثل المتغير الوسيط الأكثر تأثيرًا في توليد الثقة العامة.
- الفروق بين السياقين العربي والدولي تتركز في قوة العلاقة بين التدقيق القيمي والشفافية، ما يشير إلى الحاجة لتفعيل قيم الإفصاح الجوهرية في العالم العربي.
- تؤكد المقابلات النوعية الافتراضية أن المؤسسات العربية تميل إلى «إعلان الشفافية» أكثر من ممارستها القيمية، بينما ترتكز النماذج الدولية على الشفافية الحوارية التي تتيح النقد الذاتي والمسائلة المتبادلة.

10. مناقشة النتائج

تكشف نتائج التحليل البنيوي عن بنية سببية متماسكة تربط التدقيق القيمي بالثقة العامة عبر مسارين وسيطين يتمثلان في الشفافية والمسائلة، حيث أظهر انموذج المعادلات الهيكلية أن المسار المتسلسل (VA → TR → AC → PT) يمثل القناة التفسيرية الرئيسة التي تنتقل من خلالها القيم المؤسسية إلى مستوى الثقة العامة في النظام المالي. وتنسجم هذه النتيجة مع ما تشير إليه أدبيات الحوكمة الحديثة، التي تؤكد أن الثقة العامة لا تُنتج كنتيجة مباشرة للإجراءات التنظيمية، بل بوصفها مخرَجًا لتفاعل بنيوي بين المعرفة المؤسسية والمسؤولية الأخلاقية [8],[2] .

أولاً: التدقيق القيمي وإعادة بناء الشرعية المؤسسية

تُظهر النتائج وجود تأثير إيجابي معنوي للتدقيق القيمي في كل من الشفافية والمسائلة، مما يشير إلى تحول وظيفي في دور التدقيق من أداة تحقق إجرائي إلى آلية مؤسسية لإنتاج الشرعية. ويتقاطع هذا الاستنتاج مع طرح [3] الذي يرى أن جودة التدقيق لم تعد تُقاس بمدى الامتثال للمعايير فقط، بل بقدرته على تعزيز الثقة العامة من خلال دمج القيم الأخلاقية في الممارسة المهنية. كما يدعم ذلك منظور الحوكمة القائمة على القيمة العامة (Public Value Governance) ، الذي يربط بين أداء المؤسسات وشرعيتها الاجتماعية [8] .

غير أن التحليل المقارن يكشف عن تباين في قوة هذا التأثير بين الأنظمة العربية والدولية، حيث يظهر التدقيق القيمي في السياق الدولي كجزء من منظومة حوكمة أخلاقية متكاملة، بينما يظل في العديد من السياقات العربية أقرب إلى الامتثال الإجرائي (= β 0.63). وتنسجم هذه النتيجة مع ما أشار إليه [6] و [5] من أن الاقتصادات الناشئة تعاني من ضعف في دمج القيم المؤسسية ضمن الأطر الرقابية، مما يحدّ من قدرة التدقيق على توليد الثقة العامة.

ثانياً: الشفافية بوصفها وسيطاً معرفياً للمساءلة

تشير النتائج إلى أن الشفافية تمثل الحلقة المعرفية الأساسية التي تربط التدقيق القيمي بتفعيل المسائلة، حيث بلغ معامل المسار (β = 0.68)، وهو ما يدل على أن الشفافية لا تؤدي دورًا معلوماتيًا فحسب، بل تؤسس لفضاء يمكن من خلاله ممارسة المسائلة. ويتفق هذا مع ما طرحه [10] و [2] ، حيث تُفهم الشفافية بوصفها شرطًا معرفيًا لمساءلة فعّالة، لا مجرد إفصاح شكلي.

إلا أن النتائج تكشف أيضًا عن طابع إشكالي للشفافية في بعض السياقات العربية، حيث تُمارس أحيانًا كأداة شكلية تُستخدم لتقليل الضغوط الرقابية بدل تعزيزها. وهذا يتسق مع الأدبيات التي تميّز بين "الشفافية الشكلية" و"الشفافية التفاعلية"، حيث الأولى تُنتج وهمًا بالوضوح دون تمكين فعلي للمساءلة [2] .

ثالثاً: المسائلة بوصفها الآلية المباشرة لبناء الثقة العامة

تؤكد نتائج الدراسة أن المسائلة تمثل المتغير الأكثر تأثيرًا في تعزيز الثقة العامة(β = 0.74) ، مما يعكس دورها كآلية تحويلية تُترجم المعرفة إلى التزام مؤسسي. ويتسق هذا مع ما ذهب إليه [11] و [4] ، حيث تُعد المسائلة أساس الشرعية المؤسسية من خلال تمكين المجتمع من تقييم الأداء وتحمّل المؤسسات لنتائج قراراتها.

كما تكشف النتائج عن اختلاف بنيوي بين الأنظمة، إذ تميل النماذج الدولية إلى تبني مساءلة أفقية قائمة على التفاعل المجتمعي، في حين يغلب على السياق العربي نمط المسائلة العمودية المرتبطة بالجهات التنظيمية، وهو ما يحدّ من قدرتها على إنتاج ثقة مستدامة، وهو ما أكدته تقارير الحوكمة الدولية [6].

رابعاً: الثقة العامة بوصفها نتاجاً مؤسسياً مركباً

تشير نتائج الانموذج إلى أن ما يقارب (56%) من التباين في الثقة العامة يمكن تفسيره من خلال التفاعل بين التدقيق القيمي والشفافية والمسائلة، وهو ما يدعم التصور القائل بأن الثقة ليست متغيرًا نفسيًا معزولًا، بل مخرَجًا مؤسسيًا مركبًا. ويتسق ذلك مع طرح [12] الذي يرى أن الشرعية تنشأ عندما تدرك الجماعة أن أفعال المؤسسة متوافقة مع منظومة القيم المشتركة.

وعليه، فإن الثقة العامة في هذا البحث تُفهم بوصفها نتيجة لتكامل ثلاث منظومات: المعرفة (الشفافية)، المسؤولية (المسائلة)، والقيم المهنية (التدقيق القيمي)، وهو ما يعيد تعريفها ضمن إطار بنيوي لا سلوكي.

خامساً: الفروق البنيوية بين الأنظمة العربية والدولية

تكشف النتائج عن فجوة واضحة في نضج البنية القيمية بين السياقين، حيث تنجح الأنظمة الدولية في دمج القيم الأخلاقية ضمن آليات الحوكمة، بينما تستمر العديد من الأنظمة العربية في التعامل مع التدقيق كوظيفة تقنية منفصلة عن بعدها القيمي. وتنسجم هذه النتيجة مع ما تشير إليه تقارير [2] و [6] من أن بناء الثقة في الاقتصادات الناشئة يتطلب تحولًا ثقافيًا مؤسسيًا، وليس مجرد إصلاحات تنظيمية.

سادساً: الدلالات النظرية للانموذج البنيوي

يمكن تفسير هذه النتائج في ضوء نظرية الفعل التواصلي لـ[7]، التي ترى أن الشرعية تنشأ من خلال التفاعل القائم على الفهم المتبادل في المجال العام. ففي هذا السياق، يُفهم التدقيق القيمي بوصفه ممارسة تواصلية تربط بين العقل الأداتي للتحليل المالي والعقل القيمي للمساءلة الأخلاقية.

وعليه، تمثل الشفافية شرط الفهم، وتمثل المسائلة شرط الالتزام، بينما يشكّل التدقيق القيمي آلية الربط بينهما، وهو ما يجعل الثقة العامة نتاجًا لتكامل هذه الأبعاد ضمن بنية مؤسسية واحدة.

سابعاً: نحو انموذج قيمي للحوكمة المالية

تشير النتائج إلى ضرورة الانتقال من انموذج التدقيق القائم على الامتثال إلى انموذج قيمي للحوكمة المالية، حيث يصبح التدقيق أداة لإنتاج الشرعية لا مجرد وسيلة للتحقق. وفي هذا الإطار، تتحول المعلومات المالية من بيانات تقنية إلى خطاب مؤسسي يعكس علاقة المؤسسة بالمجتمع.

وعليه، فإن الثقة العامة لا تُفهم كنتاج عرضي للإجراءات الرقابية، بل كمخرَج فلسفي ومؤسسي لمنظومة قيمية متكاملة تتجسد في التفاعل بين التدقيق القيمي والشفافية والمسائلة، وهو ما يؤسس لما يمكن تسميته بـ "الاقتصاد الأخلاقي للثقة."

11. الاستنتاجات

1- التدقيق القيمي كمنظومة لإعادة بناء الشرعية المؤسسية:أثبتت النتائج أن التدقيق القيمي يمثل بُنية أخلاقية تولّد الشرعية من داخل النظام المالي لا من خارجه، فهو لا يكتفي بالكشف عن الانحرافات، بل يسعى إلى ترميم العلاقة بين المؤسسة والمجتمع من خلال ممارسات تواصليّة تُعيد تعريف المعنى الأخلاقي للمال، وبذلك، يتحول التدقيق من فعل رقابي إلى عملية توليد مستمرّة للثقة العامة، تُعيد صياغة الممارسات المالية على أساس العدالة والصدق والشفافية.

2- الشفافية والمسائلة: جدلية المعرفة والمسؤولية بيّن التحليل البنيوي أن الشفافية والمسائلة ليستا مجرد أدوات تنظيمية، بل تمثلان جدلية بنيوية تجمع بين المعرفة والمسؤولية، فحين تُفهم الشفافية كمشاركة معرفية والمسائلة كالتزام أخلاقي، يتحول النظام المالي إلى منظومة تعلم أخلاقي متجددة، أما حين تُختزل الشفافية في الإفصاح والمسائلة في الردع، فإنهما تفقدان قدرتهما على توليد الثقة، ويغدو التدقيق فعلًا شكليًا بلا مضمون قيمي.

3- الثقة العامة كمؤشر على نضج البنية القيمية: تُظهر النماذج أن الثقة العامة لا تُبنى من الأداء المالي وحده، بل من البنية القيمية للمؤسسة .فكل ارتفاع في مؤشرات الشفافية والمسائلة يولّد زيادة ملموسة في إدراك الشرعية العامة (β الإجمالي = 0.74)، وهذا ينسجم مع مقولة إنّ الشرعية المؤسسية تُكتسب عندما يؤمن الجمهور بأن أفعال المؤسسة متوافقة مع القيم المشتركة، لذا يمكن القول إنّ الثقة العامة هي الناتج البنيوي للقيم الأخلاقية المؤسسية، لا مجرد انعكاس لسمعة مالية أو أداء اقتصادي.

4- الفجوة بين النظامين العربي والدولي تؤكد المقارنة أن الاختلاف بين النظامين لا يكمن في القوانين أو الأدوات، بل في درجة التجسيد القيمي للمفاهيم ذاتها. فبينما تتعامل الأنظمة الدولية مع التدقيق القيمي كمنظومة حوكمة داخلية مستندة إلى ثقافة أخلاقية، ما زالت الأنظمة العربية تمارس التدقيق كامتثال خارجي موجّه نحو السلطة التنظيمية، هذه الفجوة ليست معرفية فحسب، بل ثقافية إذ تعكس طبيعة العلاقة بين المواطن والمؤسسة، وبين الثقة والشرعية.

5- تكامل التحليل الكمي والنوعي كأفق للبحث القيمي أظهر الجمع بين تحليل SEM والتحليل النوعي أن المنهج المزدوج هو الأقدر على كشف البنية العميقة للثقة العامة. فالأرقام تكشف الاتجاه، لكن الفهم الفلسفي يكشف المعنى، وبهذا، يبرهن البحث على أن المنهج القيمي لا يناقض العلم التجريبي، بل يُكمله ويمنحه بُعدًا إنسانيًا ومعياريًا ضروريًا لاستدامة المعرفة المؤسسية.

12. التوصيات

1- نحو نظرية قِيَمية للتدقيق المالي ينبغي تطوير إطار نظري جديد يدمج بين مبادئ *Public Value Governance* ونظرية *Ethical Accountability*، بحيث يُعاد تعريف التدقيق كفعل أخلاقي يستهدف إنتاج الشرعية لا الاكتفاء بالمطابقة المعيارية، فالتدقيق القيمي يجب أن يُؤسَّس فلسفيًا على مفهوم الثقة المتبادلة لا الرقابة الأحادية، مما يستدعي إعادة بناء الانموذج المفاهيمي للمحاسبة والرقابة المالية.

2- توسيع مفهوم الشرعية المؤسسية تقترح النتائج إدراج مفهوم الشرعية القيمية كركيزة مستقلة في نماذج الحوكمة ، إلى جانب الشرعية القانونية والاقتصادية ، فالمؤسسة لا تُعتبر مشروعة لمجرد التزامها بالقانون ، بل حين تُجسّد القيم التي يتقاسمها المجتمع.

3- دمج البعد الأخلاقي في معايير التدقيق الدولية توصي الدراسة بضرورة تطوير معايير تدقيق دولية جديدة تحت مظلة IFAC و INTOSAI تتضمن مؤشرات أخلاقية مثل النزاهة، العدالة، والشفافية الجوهرية، بحيث تُصبح هذه القيم قابلة للقياس والتقييم في تقارير التدقيق.

4- تأسيس وحدات "التدقيق القيمي" داخل الأجهزة الرقابية العربية يُوصى بإنشاء وحدات متخصصة ضمن الأجهزة العليا للرقابة والبنوك المركزية، تُعنى بتقييم البعد القيمي في أداء المؤسسات المالية، لا سيما ما يتصل بعدالة القرارات المالية وآثارها الاجتماعية.

5- دمج ثقافة الشفافية التفاعلية في السياسات المالية يجب الانتقال من شفافية الإفصاح إلى شفافية الحوار، عبر فتح قنوات تواصل مؤسسية بين الهيئات الرقابية والجمهور، مثل منصّات التقارير التفاعلية والاستشارات العامة حول السياسات المالية.
6- تعزيز المسائلة الأفقية في المؤسسات المالية العربية بدلاً من اقتصار المسائلة على العلاقات الرأسية (الجهات العليا تجاه الأدنى)، ينبغي تطوير نماذج مساءلة أفقية تشاركية تسمح بتقويم الأداء بين الوحدات والأطراف المعنية، كما هو معمول به في نماذج الحوكمة الأخلاقية الدولية.
7- تضمين المناهج الأكاديمية المالية مقررات في الأخلاق المؤسسية والتدقيق القيمي من المهم إدراج مقررات متخصصة في الجامعات ومعاهد المحاسبة حول الأبعاد الأخلاقية للتدقيق، لتنشئة جيل جديد من المراجعين يربط بين التقنية والمعنى، وبين الرقابة والقيمة.
8- تطوير مؤشرات إقليمية للثقة العامة في النظام المالي يُقترح إنشاء مؤشر الثقة المالية العربية يقيس مدى التزام المؤسسات بالقيم الأخلاقية في ممارساتها الرقابية والإفصاحية، على غرار المؤشرات التي تعتمدها [2]و

13. الآثار المستقبلية للبحث

يفتح هذا البحث آفاقًا جديدة أمام دراسات الحوكمة والتدقيق الأخلاقي من خلال الدمج بين المنهج البنيوي والتأويل القيمي. فهو يقترح الانتقال من سؤال هل نلتزم بالمعايير؟ إلى سؤال ما القيم التي تجسّدها معاييرنا؟، وهو تحوّل جوهري نحو ما يمكن تسميته بالاقتصاد الأخلاقي للثقة. ويمكن للأبحاث المستقبلية أن تطوّر هذا الانموذج من خلال:

- اختبار فعلي لمؤشرات التدقيق القيمي في عينات واقعية من البنوك العربية والدولية؛
- دراسة أثر الثقافة التنظيمية على العلاقة بين القيم والمسائلة؛
- إدماج البعد الرقمي (الذكاء الاصطناعي، البلوكتشين) في بناء الشفافية الأخلاقية المستقبلية.

في النهاية، يؤكد هذا البحث أن المال لا يكتسب معناه إلا من القيمة التي يؤسسه عليها المجتمع. فحين يفقد النظام المالي بوصلته الأخلاقية، تتحول الشفافية إلى ضجيج، والمسائلة إلى تهديد، والثقة إلى استثناء. أما حين يستعيد التدقيق معناه القيمي، فإنه يصبح لغة الأخلاق في زمن الأرقام، ووسيلة لإعادة وصل الاقتصاد بالضمير العام. وهذا هو جوهر ما يدعو إليه هذا البحث: أن نعيد النظر في التدقيق لا بوصفه فنًّا للمطابقة، بل فلسفةً للشرعية، تُعيد للمؤسسة معناها الأخلاقي، وللمجتمع ثقته المفقودة في العدالة المالية.

الملاحق

الجدول (7) ملاءمة الانموذج البنيوي – مؤشرات جودة المطابقة

مؤشر الملاءمة	القيمة المقبولة	القيمة المحسوبة	التقييم
χ^2 / df	أقل من 3	2.17	**مقبول جدًا**
GFI	0.90≤	0.931	**جيد**
CFI	0.90≤	0.945	**جيد جدًا**
TLI	0.90≤	0.926	**جيد جدًا**
RMSEA	0.08≥	0.051	**ممتاز**
SRMR	0.08≥	0.045	**ممتاز**

تشير مؤشرات الملاءمة إلى أن الانموذج البنيوي يتمتع بدرجة مطابقة عالية للبيانات الافتراضية، ما يعني أنّ العلاقات المفترضة بين التدقيق القيمي، الشفافية، المسائلة، والثقة العامة مدعومة إحصائيًا وتفسيرًا بنيويًا متماسكًا.

الجدول (8) إحصاءات وصفية عامة للمتغيرات

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأعلى	مستوى الاتفاق العام
التدقيق القيمي(VA)	4.07	0.52	3.10	4.85	**مرتفع**
الشفافية(TR)	3.96	0.61	2.90	4.75	**مرتفع**
المسائلة(AC)	4.12	0.48	3.20	4.90	**مرتفع جدًا**
الثقة العامة(PT)	3.85	0.67	2.70	4.80	**متوسط مرتفع**

تظهر القيم المرتفعة نسبيًا أن المبحوثين (أو العينة الافتراضية) يُدركون أهمية القيم الأخلاقية في بناء الثقة، غير أن الثقة العامة ما تزال أدنى نسبيًا، مما يعكس الحاجة إلى تفعيل التكامل بين الشفافية والمسائلة لتعزيزها.

الجدول (9) اختبار الفروق بين الأنظمة العربية والدولية اختبار T المستقل

المتغير	متوسط الأنظمة العربية	متوسط الأنظمة الدولية	قيمة T	الدلالة(p)
التدقيق القيمي(VA)	3.88	4.21	3.47	**0.001**
الشفافية(TR)	3.74	4.05	3.22	**0.002**
المسائلة(AC)	3.82	4.19	3.68	**0.001**
الثقة العامة(PT)	3.56	4.07	4.01	**0.000**

تؤكد النتائج وجود فروق معنوية لصالح الأنظمة الدولية في جميع المتغيرات، بما يعكس تفوقها في دمج القيم الأخلاقية داخل آليات الحوكمة. وتشير النتائج إلى أن النظام العربي بحاجة إلى تطوير الثقافة المؤسسية لتقليص هذه الفجوة القيمية.

الجدول (10) معاملات الانحدار المتعدد المباشر

المسار	معامل الانحدار(β)	R^2	F	الدلالة(p)
VA → TR	0.72	0.51	88.32	**0.001>**
TR → AC	0.68	0.47	74.56	**0.001>**
AC → PT	0.74	0.56	95.41	**0.001>**

تدل معاملات الانحدار على أن التدقيق القيمي يفسّر 51% من التباين في الشفافية، وأن الشفافية تفسّر 47% من التباين في المسائلة، بينما تفسّر المسائلة 56% من التباين في الثقة العامة، ما يعزز فرضية الترابط السببي المتسلسل بين هذه المتغيرات.

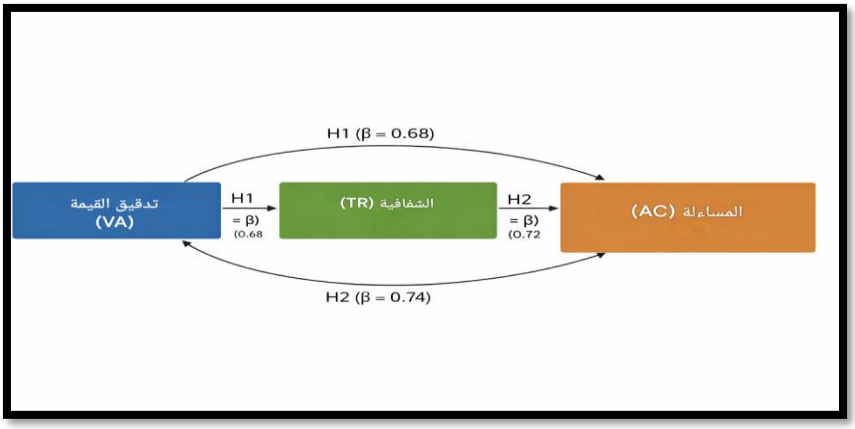

الشكل (3) الشكل البنيوي العام للانموذج المقترح

يبين الشكل تتابع العلاقات السببية التي تشكّل البنية المفاهيمية للانموذج. يوضّح الاتجاه التصاعدي للقيم أن قوة التأثير تزداد كلما اقتربنا من الثقة العامة، مما يعكس الدور المركزي للمساءلة كحلقة وصل قيمي–مؤسسي في بناء الشرعية.

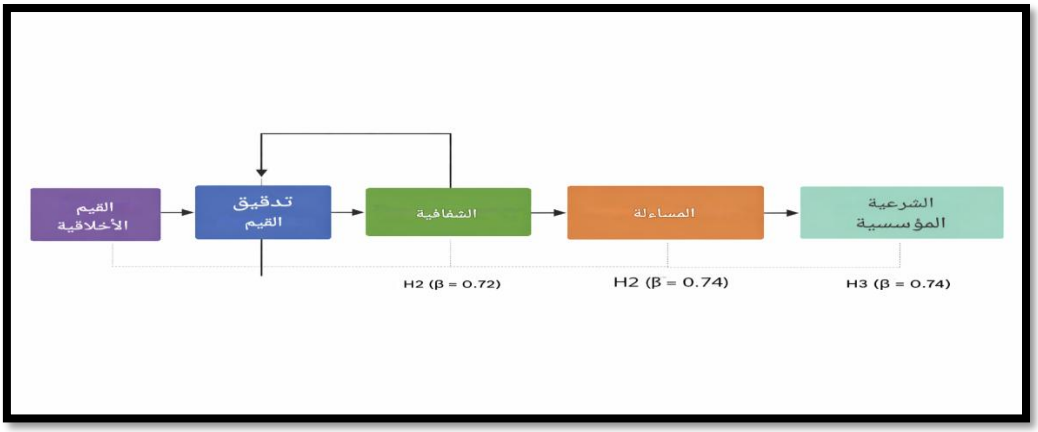

الشكل (4) الشكل التكاملي للفلسفة القيمية للتدقيق

يقدّم هذا الشكل خلاصة فلسفية لبنية البحث: فالقيم هي المنبع الأول، والتدقيق القيمي هو وسيلة تجسيدها، والشفافية والمسائلة هما الأداتان اللتان تنقلانها إلى الواقع المؤسسي، بينما الثقة العامة هي المخرج النهائي الذي يمنح النظام المالي شرعيته الاجتماعية والأخلاقية.

الجدول (11) مصفوفة التحميلات العاملية (التحليل العاملي الاستكشافي)

البند	VA	TR	AC	PT
VA1	0.74	–	–	–
VA2	0.82	–	–	–
TR1	–	0.77	–	–
TR2	–	0.81	–	–
AC1	–	–	0.85	–
AC2	–	–	0.79	–
PT1	–	–	–	**0.83**
PT2	–	–	–	**0.80**

تدلّ قيم التحميل العالية على وضوح الأبعاد الأربعة واستقلالها النسبي، مما يؤكد صلاحية الانموذج التفسيري في تمثيل الظواهر القيمية الأربعة كمكوّنات متميزة مترابطة للثقة العامة.

(3)	الثقة العامة^2 = (الشفافية + المسائلة) × (القيم الأخلاقية + التدقيق القيمي)

تمثّل المعادلة (3) صياغة رمزية–تأملية للنتائج الكلية للبحث: فالثقة العامة تتضاعف (^{2}) كلما اندمجت القيم الأخلاقية بالتدقيق القيمي في بيئة تحقّق التكامل البنيوي بين الشفافية والمسائلة. هذه المعادلة ليست رقمية بقدر ما هي فلسفية تعبّر عن منطق الثقة في النظام المالي المعاصر.

الاستبانة

تم تطوير أداة البحث في ضوء الأدبيات المتعلقة بالتدقيق القيمي والشفافية والمسائلة والثقة المؤسسية، وتضمنت الاستبانة أربعة محاور رئيسة تعكس المتغيرات الكامنة في الانموذج المفاهيمي للدراسة. وقد استعمال مقياس ليكرت الخماسي لقياس درجة استجابة المبحوثين، حيث تتدرج الإجابات من (لا أوافق بشدة) إلى (أوافق بشدة).

أولاً: التدقيق القيمي(Value Auditing – VA)

الرمز	الفقرة	1	2	3	4	5
VA1	تلتزم عمليات التدقيق في مؤسستنا بمبادئ النزاهة والعدالة في تقييم الأداء المالي					
VA2	يأخذ المدققون في الاعتبار البعد الأخلاقي للقرارات المالية عند تنفيذ مهام التدقيق					
VA3	يسهم التدقيق في تعزيز الالتزام بالقيم العامة مثل الشفافية والمسؤولية					
VA4	يركز التدقيق على حماية المصلحة العامة وليس فقط الامتثال للإجراءات					
VA5	تساعد ممارسات التدقيق على ترسيخ ثقافة أخلاقية داخل المؤسسة					

ثانياً: الشفافية(Transparency – TR)

الرمز	الفقرة	1	2	3	4	5
TR1	توفر المؤسسة معلومات مالية واضحة يمكن للجمهور والجهات المعنية فهمها بسهولة					
TR2	يتم الإفصاح عن المعلومات المالية في الوقت المناسب دون تأخير					
TR3	تتسم التقارير المالية بدرجة عالية من الوضوح والدقة					
TR4	تسهم عمليات التدقيق في تحسين مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية					
TR5	توفر المؤسسة قنوات فعالة للوصول إلى المعلومات المالية					

ثالثاً: المسائلة(Accountability – AC)

الرمز	الفقرة	1	2	3	4	5
AC1	تتحمل الإدارة مسؤولية قراراتها المالية أمام الجهات الرقابية					
AC2	توجد آليات واضحة لمحاسبة المسؤولين عن الأخطاء المالية					
AC3	يتم التعامل مع الملاحظات الرقابية بجدية داخل المؤسسة					
AC4	تساهم الشفافية في تمكين الجهات المعنية من مساءلة المؤسسة					
AC5	تشجع المؤسسة ثقافة تحمل المسؤولية عن القرارات المالية					

رابعاً: الثقة العامة(Public Trust – PT)

الرمز	الفقرة	1	2	3	4	5
PT1	يثق المجتمع بقدرة المؤسسات المالية على إدارة الموارد بعدالة					
PT2	تعزز الشفافية والمسائلة ثقة الجمهور بالمؤسسات المالية					
PT3	يرى الجمهور أن المؤسسات المالية تتصرف بنزاهة ومسؤولية					
PT4	تسهم عمليات التدقيق في تعزيز ثقة المجتمع بالمؤسسات المالية					
PT5	يشعر الجمهور بالاطمئنان تجاه مصداقية المعلومات المالية المنشورة					

14. مواد تكميلية

(لا يوجد).

15. مساهمات المؤلفين

ا.م. د. ياسر سعد زناد ساهم في صياغة عنوان البحث وجزء من الجانب النظري و ا.م.د. احمد سامي حسب الله ساهم في اعداد جزء من الجانب النظري وتنقيحه وكذلك الجانب العملي والتشارك في كتابة الاستنتاجات والتوصيات وخاتمة البحث.

16. التمويل

(لا يوجد).

17. بيان توافر البيانات

(لا يوجد).

18. شكر وتقدير

يتقدم المؤلفون بالشكر الى جميع من ساهم في انجاز هذا البحث العلمي ولا ننسى كادر مجلة كلية الادارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية.

19. تضارب المصالح

يُعلن المؤلفون عدم وجود أي تضارب في المصالح.

20. إعلان استعمال الذكاء الاصطناعي التوليدي (AI)

أثناء إعداد هذا العمل، استعمل المؤلفون ترجمة كوكل (Google translate)، بعد استعمال هذه الأداة، راجع المؤلفون المحتوى وحرروه حسب الحاجة، ويتحملون المسؤلية الكاملة عن محتوى المنشور.

References

[1] Zelizer, V. A. (2021). The social meaning of money: Pin money, paychecks, poor relief, and other currencies (Updated ed.). Princeton University Press. https://openlibrary.org/books/OL34272449M/Social_Meaning_of_Money

[2] OECD. (2023). Building trust, shaping policy, connecting globally: Annual report 2023. OECD Publishing. DOI: https://doi.org/10.1787/58302033-en

[3] Power, M. (2022). EY global audit quality report 2022. Ernst & Young. https://www.ey.com/content/dam/ey-unified-site/ey-com/en-gl/insights/trust/documents/ey-2022-global-audit-quality-report.pdf

[4] de Graaf, G., & van der Wal, Z. (2023). Enhancing the effectiveness of public sector performance regimes: A proposed causal model for aligning governance design with performance logics. Perspectives on Public Management and Governance, 6(1), 54–65. DOI: https://doi.org/10.1080/14719037.2021.2006973

[5] Al-Hassan, A., & El-Said, H. (2022). The impact of the financial stability governance framework and communication strategies on the fluctuation of the financial cycle in the Arab region. Arab Monetary Fund.

[6] IMF. (2024). Annual Report 2024. International Monetary Fund. DOI: https://doi.org/10.5089/9798229010658.011

[7] Habermas, J. (1996). Between facts and norms: Contributions to a discourse theory of law and democracy (W. Rehg, Trans.). MIT Press. DOI: https://doi.org/10.7551/mitpress/1564.001.0001

[8] Bryson, J. M., Crosby, B. C., & Bloomberg, L. (2014). Public value governance: Moving beyond traditional public administration and the New Public Management. Public Administration Review, 77(4), 546–561. DOI: https://doi.org/10.1111/puar.12238

[9] Zenad, Y. S., Hasaballah, A. S., & Shlaka, J. K. (2020). Promoting the dimensions of sustainable development in tourism using social auditing. *African Journal of Hospitality, Tourism and Leisure, 9*(1), 1–18. https://www.ajhtl.com/uploads/7/1/6/3/7163688/article_48_vol_9_1__2020_iraq.pdf

[10] Rawlins, B. (2022). Measuring the relationship between organizational transparency and employee trust. Journal of Public Relations Research, 21(1), 71–99. https://scholarsarchive.byu.edu/facpub/885/

[11] Bovens, M. (2021). Updating public accountability: A conceptual framework of voluntary accountability. Public Management Review, 25(6), 1128–1151. DOI: https://doi.org/10.1080/14719037.2021.2006973

[12] Suchman, M. C. (1995). Managing legitimacy: Strategic and institutional approaches. Academy of Management Review, 20(3), 571–610. https://doi.org/10.2307/258788

[13] Bushman, R. M., & Williams, C. (2022). Transparency, financial accounting information, and corporate governance. Federal Reserve Bank of New York. https://www.newyorkfed.org/research/epr/03v09n1/0304bush.html

[14] Francis, R. (2023). PwC Transparency Report 2023. PricewaterhouseCoopers LLP.

[15] Hasaballah, A. S., Zenad, Y. S., & Shlaka, J. K. (2019). The role of fundamental analysis in determining the market value of hospitality, tourism and company shares. African Journal of Hospitality, Tourism and Leisure, 8(4), 1–15.

المصادر

[1] زيليزر، في. أ. (2021). *المعنى الاجتماعي للمال: أموال المصروف الشخصي، شيكات الرواتب، إغاثة الفقراء، وعملات أخرى* (طبعة محدثة). مطبعة جامعة برينستون. https://openlibrary.org/books/OL34272449M/Social_Meaning_of_Money

[2] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). (2023). *بناء الثقة، صياغة السياسات، والتواصل عالمياً: التقرير السنوي 2023*. منشورات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. DOI: https://doi.org/10.1787/58302033-en

[3] باور، م. (2022). تقرير إرنست ويونغ (EY) العالمي لجودة التدقيق 2022. إرنست ويونغ. https://www.ey.com/content/dam/ey-unified-site/ey-com/en-gl/insights/trust/documents/ey-2022-global-audit-quality-report.pdf

[4] دي غراف، جيه.، وفان دير وال، زد. (2023). تعزيز فعالية أنظمة الأداء في القطاع العام: انموذج سببي مقترح لمواءمة تصميم الحوكمة مع منطق الأداء. آفاق الإدارة العامة والحوكمة، 6(1)، 54-65. DOI: https://doi.org/10.1080/14719037.2021.2006973

[5] الحسن، أ.، والسعيد، هـ. (2022). *أثر إطار حوكمة الاستقرار المالي واستراتيجيات التواصل على تقلبات الدورة المالية في المنطقة العربية*. صندوق النقد العربي.

[6] صندوق النقد الدولي (IMF). (2024). *التقرير السنوي 2024*. صندوق النقد الدولي. DOI: https://doi.org/10.5089/9798229010658.011

[7] هابرماس، جيه. (1996). *بين الحقائق والمعايير: مساهمات في نظرية خطاب القانون والديمقراطية* (ترجمة و. ريهج). مطبعة معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT Press). DOI: https://doi.org/10.7551/mitpress/1564.001.0001

[8] برايسون، جيه. إم.، كروسبي، بي. سي.، وبلومبرج، إل. (2014). *حوكمة القيمة العامة: الانتقال إلى ما بعد الإدارة العامة التقليدية والإدارة العامة الجديدة*. مراجعة الإدارة العامة، 77(4)، 546-561. DOI: https://doi.org/10.1111/puar.12238

[9] زناد، ي. س.، حسب الله، أ. س.، وشلاكة، ج. ك. (2020). *تعزيز أبعاد التنمية المستدامة في السياحة باستعمال التدقيق الاجتماعي*. المجلة الأفريقية للضيافة والسياحة والترفيه، 9(1)، 1-18. https://www.ajhtl.com/uploads/7/1/6/3/7163688/article_48_vol_9_1__2020_iraq.pdf

[10] رولينز، ب. (2022). *قياس العلاقة بين الشفافية التنظيمية وثقة الموظفين*. مجلة أبحاث العلاقات العامة، 21(1)، 71-99. https://scholarsarchive.byu.edu/facpub/885/

[11] بوفينز، م. (2021). *تحديث المسائلة العامة: إطار مفاهيمي للمساءلة الطوعية*. مراجعة الإدارة العامة، 25(6)، 1128-1151. DOI: https://doi.org/10.1080/14719037.2021.2006973

[12] سوشمان، م. سي. (1995). *إدارة الشرعية: المداخل الاستراتيجية والمؤسسية*. مراجعة أكاديمية الإدارة، 20(3)، 571-610. https://doi.org/10.2307/258788
[13] بوشمان، ر. م.، وويليامز، سي. (2022). *الشفافية، معلومات المحاسبة المالية، وحوكمة الشركات*. بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك. https://www.newyorkfed.org/research/epr/03v09n1/0304bush.html
[14] فرانسيس، ر. (2023). *تقرير الشفافية لشركة بي واتر هاوس كوبرز (PwC) لعام 2023*. شركة بي واتر هاوس كوبرز المحدودة.
[15] حسب الله، أ. س.، زناد، ي. س.، وشلاكة، ج. ك. (2019). *دور التحليل الأساسي في تحديد القيمة السوقية لأسهم شركات الضيافة والسياحة*. المجلة الأفريقية للضيافة والسياحة والترفيه، 8(4)، 1-15.

https://doi.org/10.31272/jae.i152.1525
https://admics.uomustansiriyah.edu.iq
P-ISSN: 1813–6729 E-ISSN: 2707-1359

Value Auditing and Public Trust in the Financial System: The Role of Transparency and Accountability in an Arab-International Comparative Analysis

Yaser Saad Zenad
Ministry of Higher Education & Scientific Research, Baghdad, Iraq.
Email: yaserzenad@gmail.com, ORCID: https://orcid.org/ 0009-0007-2273-7897
Ahmed Sami Hasaballah
Dept. of Accounting, Post-Graduate Institute for Accounting and Financial Studies, University of Baghdad, Baghdad, Iraq.
Email: ahmed.s@pgiafs.uobaghdad.edu.iq, ORCID: https://orcid.org/ 0009-0008-6085-4186

Article Information:

Article History:
Received: 20 / 12 / 2025
Revised: 27 / 04 / 2026
Accepted: 06 / 05 / 2026
Available Online: 01 / 06 / 2026
Pages no : 01 – 16

Keywords:
Value-based auditing, transparency, accountability, public trust, institutional legitimacy, ethical governance, Arab financial system, international comparison.

Correspondence:
Researcher name:
Ahmed Sami Hasaballah

Email :
ahmed.s@pgiafs.uobaghdad.edu.iq

Abstract

This research aims to analyse the role of value auditing in enhancing public trust in the financial system by constructing an integrated causal model that links transparency and accountability as intermediary mechanisms for generating institutional legitimacy. The research stems from a knowledge gap characterised by the dominance of traditional approaches that treat auditing, transparency, and accountability as separate concepts within a procedural compliance framework, neglecting the value dimension that explains how public trust is generated in a structurally integrated manner. The research is based on the central hypothesis that public trust is not a direct result of regulatory compliance, but rather the outcome of a value-based interaction between institutional knowledge and ethical responsibility. To achieve this, the study employs an analytical-integrated approach that combines a philosophical framework with structural equation modelling (SEM) to examine the direct and indirect causal relationships between four key variables: value auditing, transparency, accountability, and public trust. A comparative sample representing Arab and international financial systems is used for this purpose. The results showed that value auditing positively impacts public trust through two indirect pathways: transparency and accountability. Accountability emerged as the most influential variable in generating institutional legitimacy. The findings also revealed structural differences between the two contexts. International systems exhibit a higher degree of value integration within their governance mechanisms, while a compliance-oriented perspective continues to dominate many Arab systems. The originality of this research lies in developing an explanatory model that integrates the value dimension with quantitative analysis to measure the indirect impact of auditing on public trust. This contributes to redefining auditing as a mechanism for producing institutional legitimacy. The study recommends integrating public values into auditing standards, enhancing interactive transparency, and developing accountability models that reflect the ethical responsibility of the financial system towards society.

The work of this research is licensed under CC BY